



رئاسة الوزراء

FSMO مؤسسة المواصفات والمقاييس
الديوان
التاريخ : 22 آب 2017 10:46:38 ص
رقم الوارد : 2017 \ 11671
رقم الملف : ش أ / 20
محول الى : مديرية الشؤون المالية والادارية

٣٦٩٩٩ / ٦ / ١٠ / ٥٦

الرقم / ٢١ / ذو القعدة / ١٤٣٨

التاريخ / ٢٠١٧ / ٠٨ / ١٣

الموافق

معالي
سماحة
عطوفة

أرفق بطيه صورة عن كتاب عطوفة رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد رقم ١٩٣٨/ع/١/١ تاريخ ٢٠١٧/٨/٨ ومرفقه معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام.

على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة العمل على تعميمها لدى وزارتك/ مؤسستكم/ دائرتكم، لتفعيل منظومة النزاهة لديها.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
الدكتور هاني الملقح

نسخه/إلى عطوفة رئيس هيئة
النزاهة ومكافحة الفساد

٨/١٠/١٧



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

الرقم : 1/1 / ع / 1938

التاريخ :

2017/8/8

الموافق :



دولة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع: معايير النزاهة الوطنية

قرر مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد سندا لأحكام المادة (2/1/8) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016 اقرار معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام والمتمثلة في سيادة القانون ، المسائلة والمحاسبة ، الشفافية ، العدالة والمساواة و تكافؤ الفرص ، الحوكمة الرشيدة ، ومؤشرات القياس والمعايير الفرعية المنبثقة عنها ، والتي تتولى الهيئة مسؤولية تفعيلها ومراقبة امتثال الادارة العامة لها. ارجو دولتكم التكرم بالإيعاز لمن يلزم بتعميم المعايير المرفقة على الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية لتفعيل منظومة النزاهة لديهم.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

محمد العلاف

ثانياً: معيار المساءلة والمحاسبة

■ المعايير الفرعية للمساءلة والمحاسبة:

- تحديد الصلاحيات والواجبات (القانونية والإدارية والمالية) للمسؤولين ومتخذي القرار.
- تحديد شروط ونسبة الإنجاز والتفوق ومدى دعم السياسات الحكوميه لها .
- تحديث وتفعيل مدونات السلوك الوظيفي في القطاع العام والتأكد من نسبة الإلتزام فيها.
- وجود إجراءات رقابية وتأديبية واضحة ومعلنة.
- وجود دائرة رقابة داخلية.
- وضع آليات عمل من شأنها تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في القطاع العام.
- إدراج بعض المعايير الفرعية ذات العلاقة بمساءلة الموظفين المقصرين.

■ مؤشرات القياس:

- عدد/ نسبة المؤسسات الملتزمة والعاملين فيها بمدونات السلوك.
- نسبة الإنجاز والتفوق مادياً ومعنوياً مرتبط بتحقيق الأهداف والاستراتيجية.
- تطبيق آلية الثواب والعقاب تبعاً لنتائج التقارير.
- فعالية المساءلة والمحاسبة (عدد حالات العقاب التي تم تنفيذها نتيجة المساءلة والمحاسبة وعدد حالات التحفيز في حالات الإنجاز).
- تقديم المسؤولين للذمم المالية وإشهارها وفق التشريعات النافذة.
- نسبة إيقاع العقوبات من عدد تطبيق الحالات التأديبية

ثالثاً: معيار الشفافية

■ المعايير الفرعية :

- توثيق المعلومات ومنها (القرارات ، الاجراءات ، النماذج) وفقاً لأحكام التشريعات النافذة المتعلقة بسرية المعلومات.
- تصنيف المعلومات.
- العلانية والوضوح.
- النهج التشاركي مع الأطراف ذات العلاقة، وتُقاس بعدد حالات العمل المشترك والتشاركي مع سائر الأطراف المعنية.
- عدد الاجتماعات مع الأطراف ذات العلاقة.
- عدد مجالس الشراكة مع الأطراف ذات العلاقة.

■ مؤشرات القياس :

- وجود نماذج واضحة ومحددة لكافة الخدمات قابلة للقياس.
- كافة العمليات والإجراءات الإدارية واضحة ومعتمدة (خط سير المعاملة واضح)، واعتماد برامج الحكومة الإلكترونية.
- نسبة الوثائق المصنفة وفقاً لأحكام قانون حق الحصول على المعلومات.
- نسبة الموافقة على طلبات حق الحصول على المعلومات.
- نسبة الخدمات المؤتمتة إلى الخدمات الكلية المقدمة للمواطنين وعدد المستفيدين منها .
- نسبة الالتزام بالمدد المحددة لإنجاز المعاملات.
- وجود آليات منفتحة ومتعددة للتواصل مع كافة المواطنين.
- نسبة المعلومات المتاحة لإطلاع المواطنين (وثيقة المعرفة).
- عدد الزوار للمواقع الإلكترونية والنشرات التعريفية.

رابعاً: معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص

■ المعايير الفرعية:

- معيار جودة الخدمة.
- معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الموظفين.
- معيار العدالة والمساواة وجودة الخدمة بين متلقي الخدمة.
- معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين موردي السلع والخدمات للمؤسسة.

■ مؤشرات القياس :

- عدد الشكاوى والتظلمات الواردة للمؤسسة التي يتم فحص امتثالها.
- عدد الشكاوى والتظلمات الواردة والمتعلقة بشؤون الموظفين.
- عدد الشكاوى والتظلمات الواردة لهيئته والمتعلقه بوحدات الإدارة العامة كل على حده.
- عدد الشكاوى والتظلمات المتعلقة بألية الحصول على الخدمة وجودتها.
- عدد الشكاوى والتظلمات المتعلقة بالعطاءات والمشتريات الحكومية.
- عدد الشكاوى والتظلمات المتعلقة بالمعونات الاجتماعية والمساعدات الحكومية عموماً.
- المساواة بين الموظف والموظفة.

خامساً: معيار الحوكمة الرشيدة

■ المعايير الفرعية:

- التخطيط.
- التنظيم.
- الرقابة والتقييم.
- سلامة القرارات والإجراءات.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية.
- المشاركة في الجوائز التي ترتقي بالأداء المؤسسي على غرار جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز .
- إدارة المخاطر والأداء.

■ مؤشرات القياس :

- وجود مجالس حوكمة أو لجان تخصصية لفحص السياسات والقرارات والخطط والإجراءات.
- وجود أهداف استراتيجية محددة بإطار زمني.
- نسبة الإنجاز في الخطط التنفيذية.
- وجود مراجعة إدارية دورية وتقارير تقدم سير العمل.
- نسبة القرارات الملتزمة بمعايير الحوكمة الصادرة عن اللجان الواردة في نظام الخدمة المدنية.
- نسبة الالتزام بالموارد المخصصة
- مدى توثيق أعمال الرقابة الداخلية والتقيد بتطبيق توصياتها.
- عدد الاستيضاحات والكتب الرقابية الصادرة عن ديوان المحاسبة.
- مدى تطبيق توصيات ديوان المحاسبة.